

Distr.: General
18 December 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة السابعة والأربعون

٨-١١ آذار/مارس ٢٠١٦

البند ٣ (ي) من جدول الأعمال المؤقت

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات اللاجئين

تقرير الهيئة النرويجية لإحصاءات والمعهد الإحصائي التركي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن التقدم المحرز في العمل المتعلق بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥/٢١٦ والممارسات المتبعة في الماضي، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير الهيئة النرويجية لإحصاءات والمعهد الإحصائي التركي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن التقدم المحرز في العمل المتعلق بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا. ويبلغ المؤلفون عن نتائج المؤتمر الدولي لإحصاءات اللاجئين، الذي عقد في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. واقترح المشاركون في المؤتمر إنتاج كتيب عن الإحصاءات الرسمية للاجئين، يمكن أن يكون بمثابة دليل عملي لتحسين جمع الإحصاءات الرسمية للاجئين ونشرها. وأكدوا أيضا أهمية بناء نظم معلومات ذات كفاءة أكبر من شأنها أن تخدم إحصاءات الإدارات والإحصاءات الرسمية على حد سواء. واقترح أيضا إنشاء لجنة تضم خبراء من كل من المؤسسات الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية. واللجنة مدعوة إلى مناقشة السبل المقترحة للمضي قدما الواردة في الفقرة ٤٠ من التقرير وإقرارها.

* E/CN.3/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

120116 050116 15-22532 (A)



تقرير الهيئة النرويجية للإحصاءات والمعهد الإحصائي التركي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن التقدم المحرز في العمل المتعلق بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا

أولا - مقدمة

١ - في الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية، قدمت اللجنة والهيئة النرويجية للإحصاءات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريرا مشتركا عن إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا (E/CN.3/2015/9). وعُرضت في التقرير التحديات المرتبطة بجمع وتصنيف ونشر إحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا.

٢ - وأيدت اللجنة الإحصائية في مقررها ١٠٤/٤٦ المقترح الداعي إلى تنظيم مؤتمر دولي بشأن إحصاءات اللاجئين بجمع بين المنظمات الدولية وخبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل استكشاف أفضل السبل لإدماج إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا في النظم الإحصائية الوطنية ووضع مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تحسين تلك الإحصاءات. وأشارت اللجنة أيضا إلى الحاجة إلى وضع كتيب عن إحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا، يمكن أن يكون بمثابة دليل عملي لجمع وتحليل ونشر تلك المعلومات، على أن تؤخذ الأساليب والمبادرات القائمة بالاعتبار عند القيام بذلك.

٣ - وفي إطار متابعة مقرر اللجنة ١٠٤/٤٦، قام المعهد الإحصائي التركي والهيئة النرويجية للإحصاءات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكتب الإحصائي للرابطة الأوروبية للتجارة الحرة بتنظيم مؤتمر دولي في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في أنطاليا، تركيا. وفي هذا التقرير، استند المؤلفون إلى الاستنتاجات التي خلص إليها المؤتمر^(١). ولعن أقر المشاركون في المؤتمر بأهمية تحسين إحصاءات المشردين داخليا، فقد ركزوا على اللاجئين وطالبي اللجوء؛ وتقتصر الملاحظات والتوصيات الواردة في هذه الورقة على هاتين الفئتين.

٤ - وفي المؤتمر، توافق المشاركون على ضرورة أن تشكل إحصاءات اللاجئين جزءا لا يتجزأ من الإحصاءات الوطنية للسكان أو للهجرة. غير أنهم أكدوا أيضا من جديد الصلة المحدودة في كثير من الأحيان بين الإحصاءات الوطنية للاجئين والأرقام الوطنية المتعلقة

(١) انظر www.efta.int/seminars/refugee.

بالمهجرة والسكان. وحُدِّد أيضا عدم إمكانية المقارنة بين أرقام اللاجئين الوطنية والدولية بوصفه من التحديات الرئيسية.

٥ - وأبرز المشاركون في المؤتمر الحاجة إلى تحسين فهم تدفقات وأعداد اللاجئين وطالبي اللجوء عن طريق بناء نظم معلومات تتسم بالفعالية من شأنها أن تلبّي احتياجات الإحصاءات الإدارية والرسمية على السواء. وتتبع هذه النظم العامة التقليد المعمول به في الإحصاءات الرسمية من خلال اتخاذ البيانات الإدارية مصدرا لها. وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت المناقشات الحساسية البالغة لبيانات اللاجئين وأهمية السرية وحماية البيانات في إحصاءات اللاجئين.

ثانيا - التقييم والحاجة إلى اتخاذ إجراءات

٦ - شُرِّد أكثر من ١٣ مليون شخص مؤخرا في عام ٢٠١٤ بسبب النزاع المسلح والاضطهاد، وهو ما رفع العدد الإجمالي للمشردين قسرا في جميع أنحاء العالم إلى ٥٩,٥ مليون شخص بحلول نهاية العام. وهذا أمر غير مسبوق في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية^(٢). ومع استمرار نشوء أزمات إنسانية جديدة، استمرت هذه الأرقام في الزيادة خلال عام ٢٠١٥.

٧ - وهذا هو السياق الذي تحتاج فيه حكومات البلدان التي تستضيف اللاجئين والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا إلى الدعوة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة اللاجئين والإسهام في إيجاد حلول لها. وسوف يشكل تعزيز دقة البيانات المتعلقة بظاهرة التشريد القسري وقابليتها للمقارنة إسهاما كبيرا في هذا الصدد. وحاليا، يقوم العديد من البلدان والمنظمات الدولية بجمع إحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء ونشرها سنويا. ومع ذلك، هناك صعوبات تتعلق بتلك الإحصاءات، وسوف يلزم بالتالي إجراء تحسينات فيما يتعلق بالوصول إلى البيانات وقابليتها للمقارنة ونوعيتها وحسن توقيتها.

٨ - وسوف تتطلب هذه العملية تحقيق مجموعة الأهداف، بما في ذلك ضمان اتساق المصطلحات؛ وتوحيد المفاهيم، والتعاريف، والتصنيفات، والأساليب على الصعيدين الوطني والدولي؛ وتحسين منهجيات جمع البيانات؛ وإدماج البيانات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء، التي تدار ضمن إدارات المهجرة في كثير من الأحيان، في النظم الإحصائية الوطنية. وسوف يكتسي أهمية خاصة توحيد المفاهيم والتعاريف، الذي من شأنه أن يتيح إنتاج

(٢) انظر www.unhcr.org/556725e69.html.

بيانات قابلة للمقارنة دوليا. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إجراء المزيد من التحليل والبحث فيما يتعلق بالإحصاءات ذات الصلة بقياس إدماج اللاجئين.

ثالثا - المقترح الداعي إلى وضع كتيب عن إحصاءات اللاجئين

٩ - يمكن أن يسهم وضع وإنتاج كتيب في تعزيز عملية جمع البيانات الإحصائية عن اللاجئين. ويمكن أن يفيد الكتيب في وصف الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتعاريف والمبادئ وأن يكون دليلا مرجعيا عمليا للعمل الإحصائي الوطني والدولي. والعنوان المقترح هو "التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات اللاجئين"؛ ويمكن أن يتضمن مقالات تطلب إعدادها خصيصا له ودراسات أو مقالات معدة سابقا أو معدلة تفي بالمعايير المقبولة.

١٠ - ويمكن أن يتضمن الكتيب سبعة فصول، على النحو التالي: يقدم الفرع التمهيدي معلومات أساسية، بما في ذلك الغرض والنطاق والجمهور المستهدف؛ ويغطي الفصل الثاني التشريعات الدولية والإقليمية المتعلقة بطالبي اللجوء واللاجئين، بما في ذلك التعاريف والاعتبارات الإجرائية؛ ويتناول الفصل الثالث توحيد المفاهيم والأساليب ذات الصلة في مجالي جمع وتحليل إحصاءات اللاجئين؛ ويركز الفصل الرابع على قياس أعداد اللاجئين، مع إشارة خاصة إلى السجلات الإدارية، وسجلات السكان الوطنية، والتعدادات، وبرامج الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية؛ ويقدم الفصل الخامس معلومات عن قياس المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية المتعلقة باللاجئين ووصفا لإدماج اللاجئين؛ ويقدم الفصل السادس دراسة لمسائل التنسيق على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛ ويتضمن الفصل السابع والأخير الاعتبارات المتعلقة بالتطورات في المستقبل، من قبيل الأنشطة المبتكرة في مجال جمع البيانات أو أنماط التحليل المبتكرة أو الآثار المترتبة على البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠.

١١ - وثمة حاجة أيضا إلى وضع تعليمات موحدة للعمليات الإحصائية، بما يتفق مع التوصيات الواردة في الكتيب. ولذلك، يُقترح إنتاج دليل لمجمعي إحصاءات اللاجئين ليكمل الكتيب، بحيث يوفر تعليمات تنفيذية واضحة بشأن كيفية جمع إحصاءات اللاجئين والفئات ذات الصلة.

رابعا - نطاق المبادرة

١٢ - تهدف المبادرة إلى تحسين الإحصاءات المتعلقة بأحد الجوانب الهامة للهجرة الدولية وتحسين المعلومات العامة عن حالة ذات تأثير كبير في الرفاه العالمي. ويتطلب إنتاج

إحصاءات رسمية نظاماً إحصائياً يتضمن تعاريف لتعاريف للوحدات الإحصائية المستهدفة، وتكوين تلك الوحدات، وتعريف المتغيرات والتصنيفات. وفي إطار النظام، يلزم أيضاً توافر أساليب جمع البيانات والأساليب الإحصائية، إلى جانب المبادئ المتعلقة بالنشر والنوعية.

١٣ - ويتطلب إنتاج إحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء تمييزاً واضحاً بين الأعداد والتدفقات. وبالنظر إلى أن التدفقات تعرّف بالأفراد الذين يهاجرون بوصفهم طالبي لجوء أو لاجئين في غضون فترة زمنية محددة، يتعين أن تُبيّن عملية اللجوء بدقة، وأن تذكر بوضوح الظروف التي ينظر فيها للأفراد باعتبارهم لاجئين. وبينما تشكل الأعداد حاصل تجميع التدفقات والتغيرات اللاحقة في عدد السكان، يتعين أيضاً أن تعكس التغيرات التي تطرأ على المركز.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، يتعين إدارة إحصاءات اللاجئين باستمرار بوصفها جزءاً لا يتجزأ من إحصاءات السكان في كل بلد، في حين أن هناك أيضاً حاجة إلى ضمان الاتساق فيما بين البلدان. ومن المهم أن تلي إحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء احتياجات المستعملين على الصعيد الوطني والدولي على السواء. واستناداً إلى احتياجات المستعملين، من المهم أيضاً جمع المتغيرات الأساسية التي تتيح وصف نوعية الحياة أو غير ذلك من الشواغل عند تحليل إدماج اللاجئين.

خامساً - التعاريف والتصنيفات

١٥ - قدمت الهيئة النرويجية للإحصاءات ومفوضية شؤون اللاجئين في تقريرهما التعاريف القانونية لفئة السكان موضع الاهتمام. وقدمتا أيضاً التوجيه فيما يتعلق بالتطبيق الإحصائي لمصطلح "لاجئ"، الذي يمكن أن يتضمن الأشخاص المشمولين بأشكال تكميلية من الحماية أو الحماية المؤقتة، إضافة إلى الأفراد الذي تعتبر المفوضية أنهم يوجدون في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين^(٣). وعلاوة على ذلك، بموجب قوانين اللجوء الوطنية، فإن أي شخص طلب اللجوء أو مركز اللاجئ ولم يُبت في طلبه بعد يُعتبر بوجه عام من طالبي اللجوء. وما لم يتم الاعتراف باللاجئين على أساس ظاهر الحال، يلزم أن يتبع اللاجئ أحد

(٣) للاطلاع على تعريف كل من هذه الفئات، انظر Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *World at War: Global Trends — Forced Displacement in 2014* (Geneva, 2015)، المتاح على الرابط <http://www.unhcr.org/556725e69.html>.

إجراءات اللجوء، الذي يبت خلاله بأهليته للحصول على مركز اللاجئ^(٤). ومن الضروري التمييز بوضوح بين جميع الفئات الواردة أعلاه ضمن إحصاءات اللاجئين^(٥).

١٦ - وعلى الرغم من أن هذه التعاريف القانونية معترف بها عموماً على الصعيد الوطني والدولي، تحتاج التفاصيل التنفيذية المتصلة بتطبيقها العملي في عملية جمع البيانات إلى مزيد من المناقشة. وفي العديد من البلدان، قد لا تستند تعاريف اللاجئين والفئات ذات الصلة إلى مفاهيم مقبولة دولياً، ولكن يمكن أن تستخدم بدلاً من ذلك مصطلحات مستمدة من الممارسة الإدارية والقانونية الوطنية. بيد أنه من الأهمية بمكان أن يُتفق على تعاريف وتصنيفات متسقة فيما يتعلق بإعداد التقارير الإحصائية من أجل ضمان إمكانية مقارنة البيانات الدولية بشكل كامل. ويتعين أن تعكس التعاريف والتصنيفات العامة الاحتياجات المحددة من مصادر البيانات المستخدمة في تصنيف إحصاءات اللاجئين.

١٧ - وعند الاتفاق على التعاريف الإحصائية، يجب التمييز بين مختلف أنواع الفئات السكانية موضع الاهتمام، بما في ذلك تدفقات اللاجئين (بمن فيهم طالبو اللجوء واللاجئون القادمون في إطار برامج إعادة التوطين) وأعداد السكان اللاجئين وطالبي اللجوء في بلد معين (بما في ذلك أي حالات قيد النظر لطالبي اللجوء في إجراءات البت، إضافة إلى فئتي اللاجئين المعترف بهم والمعاد توطينهم المقيمين في البلد)^(٦). وقد تتطلب أيضاً مصطلحات من قبيل "لاجئ" توافر خصائص محددة في عملية تقديم التقارير الإحصائية، بناء على المعايير الوطنية^(٧). وتختلف الممارسات الوطنية أيضاً من حيث معايير الإدماج والتجنيس، مما يعني وجود اختلافات جوهرية في عملية تقديم التقارير الإحصائية، لا سيما فيما يتعلق بأعداد اللاجئين.

(٤) بموجب القانون الدولي للاجئين، يعد الاعتراف بشخص ما كلاجئ إيضاحياً لأن الظروف المادية لمركز اللاجئ تستوفي مسبقاً.

(٥) لا يخضع المشردون داخلياً لهذه التوصيات لكن يمكن أن يخضعوا لها عند إنجاز الكتيب عن التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات اللاجئين.

(٦) *Recommendations on Statistics of International Migration, Revision 1* (RSIM, Rev.1), Statistical Papers, Series M, No. 58/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.XVII.14)، ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة على الرابط http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/seriesm_58rev1e.pdf. وتقدم هذه الوثيقة توصيات منهجية وتقنية بشأن التعامل مع الهجرة الدولية والكيفية التي ينبغي أن تجرد بها أعداد وتدفقات المهاجرين. وهي تتضمن إشارات إلى طالبي اللجوء واللاجئين والفئات ذات الصلة تحت عنوان الأجانب المسموح بدخولهم إلى بلد ما "لأسباب إنسانية". وستأخذ التوصيات الدولية المقترحة المتعلقة بإحصاءات اللاجئين هذه التوصيات بالاعتبار، في حال ارتئي أنها منطبقة ومناسبة.

(٧) يمكن أن يكون لمصطلح 'لاجئ' خصائص دائمة أو مؤقتة، حسب مصدر/مجموعة البيانات.

١٨ - ويمكن أن يتضمن الكتيب مقترحا بشأن نظام تصنيف يدمج تفاصيل ذات صلة بعملية تحديد مركز اللاجئ مع مختلف نتائجها، بما في ذلك قرارات عدم منح هذا المركز. ويوصى أيضا بأن يعتمد تصنيف متفق عليه دوليا لأسباب الفرار المرتبط باللجوء.

١٩ - وهناك أيضا حاجة إلى أساليب موحدة في جمع البيانات، بما في ذلك فيما يتعلق بجمع المعلومات الإحصائية من الدراسات الاستقصائية بالعينة والتعدادات. وتتسم الاستفادة المثلى من المصادر بالأهمية، بالنظر إلى التكاليف المرتفعة لإضافة متغيرات أو أسئلة تكميلية إلى الدراسات الاستقصائية القائمة أو تنفيذ دراسات استقصائية مخصصة لمجموعات اللاجئين المتفرقة.

٢٠ - وأخيرا، يجب تفعيل قياس الجوانب الأخرى لإحصاءات اللاجئين - من قبيل الإدماج - من خلال الأخذ بمتغيرات ونظم تصنيف مناسبة، مع مراعاة الأطر الدولية القائمة لقياس الحالة الاجتماعية الاقتصادية للمهاجرين.

سادسا - استراتيجية جمع البيانات

٢١ - من حيث المبدأ، يمكن أن تقوم مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية، بجمع البيانات عن اللاجئين وطالبي اللجوء. وهناك العديد من التحديات المرتبطة بجمع هذه البيانات، وتتسم الموارد المختلفة المتاحة بنقاط قوة ونقاط ضعف، وتقدم المصادر المختلفة منظورات مختلفة. وبعض المصادر مناسب من أجل تحديد الأعداد، من قبيل سجلات السكان وتعدادات السكان، في حين أن سلطات الهجرة هي الأقدر على تقديم بيانات عن التدفقات.

٢٢ - ومن منظور قطري، من المهم أن يوصى بنظم فعالة من حيث التكلفة وأن يخفض عبء الاستجابة إلى أدنى حد ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تخزين البيانات وإتاحتها لإعادة الاستخدام. وفيما يتعلق باستخدام البيانات الإدارية، من المهم تذكّر أن تدفق البيانات الجزئية باتجاه واحد يجري من الإدارة إلى الإحصاءات ولكنه لا يجري في الاتجاه الآخر.

٢٣ - وينبغي أن يضطلع التسجيل المدني بدور هام في إعداد إحصاءات اللاجئين. ولا يدرج اللاجئون وطالبو اللجوء دائما في عدد السكان المقيمين المشمولين بسجلات السكان. ويوصى بقوة بأن تقوم هيئة معينة أو المكتب الإحصائي الوطني بوضع نظام للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وفي حال تعذر القيام بذلك، ينبغي بالحد الأدنى وضع سجل للهجرة، يمكن أن يشمل اللاجئين والفئات ذات الصلة.

٢٤ - ويمكن ربط المعلومات المتضمنة في نظم سجلات السكان. وفي بعض البلدان، يمكن القيام بذلك من خلال محدد هوية فريد من قبيل رقم التعريف الشخصي أو من خلال مجموعة من المتغيرات المعيارية. وإذا أدرج اللاجئون في عدد السكان المقيمين، ينبغي توفير رمز تعريف من أجل تمييز هذه الفئات عن المهاجرين غير اللاجئين. وينبغي أيضا تطبيق نظام لتغطية حالات طالبي اللجوء الذين لا تزال قضاياهم قيد النظر، والأشخاص الذين منحوا إقامة مؤقتة، والأشخاص الذين رفضت طلباتهم للحصول على اللجوء، نظرا لأن هذه الحالات غير مشمولة عادة في تلك السجلات. وسيؤدي تطبيق مثل هذا النظام إلى تيسير إنتاج إحصاءات اللاجئين المتعلقة بكل من الأعداد والتدفقات.

٢٥ - وفي حالة عدم وجود سجل للسكان، يمكن إجراء تعداد للحصول على معلومات عن أعداد اللاجئين، شريطة أن يشمل أيضا اللاجئين والمجموعات ذات الصلة. وينبغي إدراج اللاجئين ضمن التعداد العادي للسكان المقيمين إذا كانوا يفون بمعايير الإقامة العادية. وفيما يتعلق بمعظم استمارات التعدادات، تدرج بالفعل الأسئلة اللازمة لتحديد هوية المهاجرين، ومن شأن إضافة سؤال واحد عن سبب الهجرة أن تتيح تقدير أعداد اللاجئين. بيد أنه لقياس تدفق المهاجرين واللاجئين، ينبغي وضع عدد من الأسئلة الإضافية، مما يزيد من تكلفة التعداد.

٢٦ - ويُتترح إصدار تعليمات تكميلية لمنشور مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن الذي أصدرته الأمم المتحدة. وسيكون الهدف منها ضمان تحديد مجموعات اللاجئين، عند الاقتضاء، ضمن السكان المشمولين بالتعداد وإدراج التعليمات المتعلقة بالتصنيفات اللازمة.

٢٧ - ويعترف بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية باعتبارها مصادر مناسبة للحصول على معلومات مفصلة عن أعداد اللاجئين. ولكن بالنظر إلى أن عدد السكان اللاجئين صغير نسبيا في معظم البلدان، سيتطلب هذا النهج تصاميم خاصة لكفالة الحصول على رقم ذي دلالة إحصائية لعدد اللاجئين. وعلاوة على ذلك، يوصى بإدراج اللاجئين والفئات ذات الصلة في عدد السكان المستهدفين في الدراسات الاستقصائية الدولية من قبيل الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات والدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن وضع دراسات استقصائية للأسر المعيشية مصممة خصيصا لغرض الحصول على معلومات عن تدفق اللاجئين وغير ذلك من خصائص اللاجئين، على الرغم من أن هذه الدراسات أنشطة تتسم بالتعقيد والاستخدام الكثيف للموارد.

سابعاً - التنسيق على الصعيد الوطني

٢٨ - تنسق المكاتب الإحصائية الوطنية نظم المعلومات الإحصائية الوطنية التي تعتمد عليها. والتعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات المسؤولة عن السماح بدخول الأجانب أو تحديد مركز اللاجئين ضروري لإعداد إحصاءات دقيقة وموثوقة للاجئين وطالبي اللجوء.

٢٩ - وعادة ما تقوم الوكالات التي تستخدم السجلات الإدارية بإنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية لطلالبي اللجوء واللاجئين المستمدة من هذه السجلات لأغراضها الخاصة. وبالتالي، تضطلع المكاتب الإحصائية الوطنية بدور هام في صياغة المعايير ووضع التصنيفات وتحويل البيانات المستمدة من السجلات إلى إحصاءات. ولذلك، من المهم دعم هذه المكاتب في إعداد الإحصاءات التي تتواءم مع التعاريف والمفاهيم الدولية التي تستند إلى السجلات الإدارية أو غيرها من المعلومات المتاحة لهذه المكاتب.

٣٠ - وبينما ينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة في إنتاج المعلومات الإحصائية المتعلقة باللاجئين، ينبغي أن تتولى المكاتب الإحصائية الوطنية المسؤولية عن كفالة أن تتقيد هذه العمليات بالمعايير الدولية لجمع البيانات الإحصائية. وتُشجّع المكاتب القطرية لمفوضية شؤون اللاجئين على تنسيق أنشطة جمع البيانات التي تضطلع بها مع المكتب الإحصائي الوطني ذي الصلة، عندما ترى ذلك مناسباً.

٣١ - ويمكن أن تشكل المسائل المتعلقة بالتشريعات الوطنية تحدياً. ويمكن أن تتولى المكاتب الإحصائية الوطنية المسؤولية عن التنسيق التقني، ولكن التنسيق على صعيد السياسة العامة هو يختلف من بلد إلى آخر. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يستند التنسيق الإقليمي والدولي إلى آليات السياسات العامة والآليات الإحصائية القائمة، ويمكن أن ينطوي ذلك على اضطلاع مفوضية شؤون اللاجئين أو الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة بدور قيادي.

٣٢ - وأخيراً، يلزم تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان فيما يتعلق بجميع جوانب تعزيز إحصاءات اللاجئين. غير أن استقلال كل مكتب من المكاتب الإحصائية الوطنية يتسم بأهمية حاسمة لتنسيق الإحصاءات الموثوقة المتعلقة باللاجئين ونشرها.

ثامنا - التعاون الدولي

٣٣ - يمكن أن تقوم المكاتب الإحصائية الوطنية أو سلطات الهجرة الوطنية أو المنظمات الدولية مثل مفوضية شؤون اللاجئين بإنتاج إحصاءات اللاجئين، وتتوقف نوعية هذه البيانات إلى حد كبير على توافق الآراء والتعاون على الصعيد الدولي.

٣٤ - ومن المؤكد أن التعاون الدولي لازم أثناء إعداد الكتيب. ولكن هذا التعاون ضروري، بوجه أعم، لأسباب عملية، وذلك من أجل الحصول على نظام متسق دولياً لإحصاءات اللاجئين. ولا تدعو الحاجة إلى إقامة صلات أوثق فيما بين المكاتب الإحصائية الوطنية فحسب، ولكن يجب أيضاً تحسين وتعزيز الصلات بين هذه المكاتب والمنظمات الإقليمية أو الدولية من قبيل مفوضية شؤون اللاجئين. وعلى الصعيد العالمي، تضطلع اللجنة الإحصائية وأمانتها المتمثلة بشعبة الإحصاءات بدور لا غنى عنه في تعزيز هذا التعاون.

٣٥ - ومن أجل الحفاظ على زخم المبادرة، ينبغي أن يكون هناك هدف أساسي هو إنشاء شبكة دولية من الممارسين في مجال إحصاءات اللاجئين. وستدعى البلدان إلى الانضمام إلى مبادرة من هذا القبيل تتمثل أهدافها في تعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات وتشجيع البحث. وستتمثل إحدى التوصيات الرئيسية في إنشاء لجنة خبراء معينة، تضم مشاركين يعينون من المنظمات الدولية والمكاتب الإحصائية الوطنية على قدم المساواة.

٣٦ - وينبغي إنجاز التنسيق على الصعيد الإقليمي من خلال التعاون مع الوكالات والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. وأثناء المؤتمر الدولي الأول لإحصاءات اللاجئين، اقترحت عدة بلدان عقد مؤتمرات إقليمية لإحصاءات اللاجئين، وهي عملية من شأنها أن تعزز الوعي بالحاجة إلى تحسين الإحصاءات الوطنية والإقليمية لهذه الفئة من السكان. ومن شأن مؤتمر من هذا القبيل أن يوفر أيضاً زخماً لوضع الترتيبات الإدارية والتقنية اللازمة لتعزيز إنتاج هذه الإحصاءات. وينبغي أن تُنسّق هذه المبادرة بشكل وثيق مع البرامج الإقليمية القائمة في مجال التنمية الإحصائية، حيثما انطبق ذلك.

تاسعا - سبل المضي قدماً

٣٧ - يوجز المؤلفون في تقريرهم هذا بعض النتائج الرئيسية المستمدة من المؤتمر الدولي لإحصاءات اللاجئين ويحددون استراتيجية لتحسين التعاون الوطني والدولي فيما يتعلق بهذا الموضوع. وأبرز المشاركون في المؤتمر الحاجة إلى وضع مجموعة من التوصيات - الكتيب عن التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات اللاجئين - يمكن أن تساعد على توطيد الاتفاق الدولي

المتعلق بالتعاريف والمبادئ وتقدم التوجيه للعمل الوطني. ويتعين أن يكمل الكتيب بدليل لمجمعي إحصاءات اللاجئيين، يمكن أن يوفر تعليمات تنفيذية واضحة بشأن كيفية جمع إحصاءات اللاجئيين.

٣٨ - وفي الوقت الحاضر، من المتوخى تشكيل لجنة خبراء، يمكن أن تكون بمثابة مكان اجتماع مهني للإحصائيين المعنيين أساسا باللاجئيين لقيادة عملية وضع التوصيات ومتابعتها. وينبغي إنشاء لجنة الخبراء تحت رعاية اللجنة الإحصائية، وينبغي أن تكون عضويتها مفتوحة للمكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية. وينبغي للجنة الإحصائية إنشاء لجنة الخبراء وطلب وضع اختصاصاتها مع جدول زمني واضح لإنتاج الكتيب. وسوف يتعين الاتفاق على جدول زمني وتمويل كاف وترتيبات تنفيذية لمبادرة من هذا القبيل، وتقديم ما يتفق عليه إلى اللجنة إذا طلب ذلك.

٣٩ - وبالنظر إلى نجاح المؤتمر الدولي، يمكن أيضا توقع القيام بنشاط متابعة في الربع الثالث من عام ٢٠١٦. ويمكن أن يتناول النشاط التقدم المحرز في إعداد الكتيب والوثائق الإضافية، أو أن يغطي موضوعا معينا بقدر أكبر من التعمق (مثل الدراسات الاستقصائية بالعينة للاجئيين)، أو أن يشجع النقاش المتعلق بموضوع جديد، مثل إحصاءات التشريد الداخلي.

عاشرا - نقاط للمناقشة

٤٠ - اللجنة الإحصائية مدعوة لمناقشة وإقرار السبل المقترحة للمضي قدما، لا سيما بشأن ما يلي:

- إنشاء لجنة خبراء معنية بإحصاءات اللاجئيين، تضم مشاركين يعينون من كل من السلطات الوطنية والمنظمات الإحصائية الدولية. ويمكن أيضا دعوة الأوساط البحثية.
- تنظيم مؤتمر دولي ثان بشأن إحصاءات التشريد في عام ٢٠١٦.
- وضع التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات اللاجئيين، إضافة إلى دليل لمجمعي إحصاءات اللاجئيين (من المقرر مبدئيا أن تصدر كلتا الوثيقتين في عام ٢٠١٧).